اقتصاد

ورطة بايدن مع الاقتصاد الأميركي

واشنطن ـ **شريف عثمان**

يردد الرئيس الأميركي جو بايدن أنه كان المسؤول الأول عن إخراج اقتصاد بلاده من الأزمة المالية العالمية اعتباراً من عام 2009، حين بدأ عمله نائباً للرئيس المنتخب وقتها باراك أوباما، في محاولة للإيحاء بانه قادر على محاصرة تداعيات فيروس كورونا. لكن بايدن الواصل إلى البيت الأبيض بعد سنوات من الفوضى التي حكمت ولاية سلفه دونالد ترامب، يواجه قنابل موقوتة، في مقدمتها معدل بطالة يقترب من 10 في المائة وفق تأكيدات جيروم باول، رئيس الاحتياطي الفيدرالي.

ولم تتسبب الجائحة وأوامر الإغلاق في تقليص عدد الوظائف فقط، وإنما أضاف التحول التكنولوجي الذي تسببت فيه الجائحة، وظهور الابتكارات والتطبيقات الجديدة خلال العام الماضي في تقليص الوظائف الصناعية.

ونشرت وكالة أنباء بلومبيرغ تحليلاً أكدت فيه أن التبعات الاقتصادية للجائحة لم تنته بعد، رغم إلغاء القطاع الصناعي 582 ألف وظيفة مقارنة بمستويات ما قبل ظهور كوفيد-19. ولا تقتصر المؤشرات السلبية على الوظائف المفقودة، إذ يعكس ذلك تراجعاً في الإنتاج خاصة الصناعي، الأمر الذي يزيد من حدة الركود.

وقال بنك الاحتياط الفيدرالي إن الإنتاج الصناعي انخفض في ديسمبر / كانون الأول من العام المنتهي 2020 بنسبة 3,6% مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، وإن نسبة استخدام القدرات المتاحة للتصنيع كانت أقل بنسبة 5,3% من متوسطها في الفترة بين عامي 1972 – 2019.

وتعاني الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة من نقص شديد في صناعة الرقائق Microchips التي تستخدم في تصنيع الحواسب الآلية وغيرها من الإلكترونيات. وأعلن العديد من الشركات الأميركية الكبرى في الفترة الأخيرة عن خسائر بسبب عدم توفر تلك الرقائق، وكان آخرها شركة جنرال موتورز لتصنيع السيارات، التي قالت الأربعاء إنها تتوقع أن تؤثر أزمة الرقائق على إيراداتها هذا العام بما يتراوح بين 1,5 مليار و2 مليار دولار، مشيرة إلى أنها أغلقت ثلاثة من مصانعها، أحدها في كندا، وآخر في المكسيك، وثالث في الولايات المتحدة. كذا أعلنت شركة فورد إغلاق مصنعاً لها على الأقل، وقالت فولكس فاغن والشركة التابعة لها أودي إنهما قلصتا الإنتاج في مصانعهما بسبب نقص الرقائق.

وأكدت كل من AMD وQualcomm اللتين تبيعان الرقائق لمعظم شركات الإلكترونيات الأميركية الكبرى، عدم قدرتهما على تلبية احتياجات الشركات في الأسابيع الأخيرة، كما أرجعت شركة سوني Sony صعوبة الحصول على جهاز بلاي ستيشن 5 الحديث لعدم توفر الرقائق بالقدر الكافي لمقابلة الطلبات على اللعبة ذات الشعبية الواسعة.

وتزامن تراجع الإنتاج الأميركي مع مؤشر سلبي آخر، حيث أعلنت وزارة الخزانة الأميركية اتساع عجز الموازنة في أول أربعة أشهر من العام المالي، ليصل إلى 736 مليار دولار، وهو ما لم يحدث في أي سنة من قبل. وقالت وزارة الخزانة إن الارتفاع في العجز جاء بعد إقرار حزمة إنعاش للاقتصاد بقيمة تتجاوز 900 مليار دولار، فيما يستعد الكونغرس لإقرار حزمة جديدة قد تصل قيمتها إلى 1,9 تريليون دولار.

تفاؤل أوروبي حذر

رغم حالة عدم اليقين العميق بشأن زيادة حالات الإصابة بكورونا، وتأثير المتغيرات الجديدة للفيروس، أعرب كبار مسؤولي المفوضية الأوروبية الخميس عن تفاؤل حذر بأن الاقتصادات الأوروبية ستنتعش في وقت لاحق من هذا العام وفي عام 2022. وتوقعت المفوضية الأوروبية أن يصل النمو في الدول الـ19 التي تستخدم اليورو إلى 3,8 في المائة هذا العام والعام المقبل بعد انخفاض 6,3 في المائة في عام 2020.

وتتوقف التوقعات عند افتراض أن قيود فيروس كورونا ستظل مشددة لمعظم النصف الأول من هذا العام، لكنها ستنخفض في أواخر الربيع المقبل، عندما يُتوقع تلقيح الأشخاص الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء أوروبا مثل كبار السن والمصابين بأمراض أخرى.

(جانيك سكارزنكي/Getty)

أسماء في الأخبار

غازي وزني، وزير المالية اللبناني، قال الخميس انه ينتظر بعض الإجابات من المصرف المركزي قبل مراسلة شركة الاستشارات «ألفاريز اند مارسال» لطلب استئناف تدقيق جنائي. والتدقيق ضمن قائمة من الإصلاحات التي يطالب بها مانحون دوليون قبل مساعدة لبنان للخروج من أزمته المالية الطاحنة، والتي تعود جذورها إلى عقود من الهدر والفساد بالدولة.وانسحبت «ألفاريز أند مارسال»، وهي شركة متخصصة في إعادة الهيكلة

ريكاردو توريس، الاقتصادي في مركز الدراسات الاقتصادية الكوبية، قال إن انفتاح كوبا امام القطاع الخاص لإنعاش النمو وعمليات التوظيف، يعتبر إشارة قوية في لحظة حاسمة، إذ أعلنت الإدارة الاميركية انها ستراجع سياسة دونالد ترامب تجاه كوبا، وهي التي شددت الحصار المفروض على الجزيرة منذ العام 1962.

واوضح توريس ان «كل النشاطات اصبحت متاحة امام القطاع الخاص، باستثناء 124 نشاطاً ستبقى خاضعة لإدارة الدولة».

صندوق النقد الدولي، دعا البنك المركزي الروسي للعمل على خفض سعر الفائدة الرئيسي إلى 4 في المائة، وهو أدنى مستوى في التاريخ، الأمر الذي سيؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي، لكن ذلك سيتم على حساب سعر صرف الروبل. جاء ذلك بعد تراجع نمو الاقتصاد في روسيا العام الماضي في ظل أزمة فيروس كورونا وهبوط اسعار النفط.

شركة «شل» العالمية للطاقة، قالت إنها تخطط للتخلص من سبع مصافٍ وخفض إنتاج البنزين ووقود الديزل بنسبة 55 في المائة على مدى العقد المقبل، حيث كشفت عن خطط جديدة لبلوغ هدفها المتمثل في ان تكون محايدة للكربون بحلول عام 2050.

مأزق الدول النفطية العربية

مصطفى عبد السلام

أن تواجه الدول العربية غير النفطية أزمات مالية حادة في ظل تفشي وباء كورونا وتأثر الأنشطة الاقتصادية بالوباء، فهذا أمر متوقع، خاصة مع اعتماد إيرادات تلك الدول على قطاعات خدمية مرتبطة بالخارج مثل السياحة والاستثمارات وتحويلات المغتربين والصادرات. لكن الأزمات طاولت أيضا وبشكل أكبر الدول العربية النفطية التي يصنف بعضها على أنها بالغة الثراء كما هو الحال مع الكويت، أو كانت تمتلك احتياطيات ضخمة من النقد الأجنبي تجاوزت قبل سنوات 200 مليار دولار كما هو الحال مع الجزائر، أو كانت تعوم على بحار من النفط والسيولة كما هو الحال مع العراق وليبيا.

في الكويت يخرج وزير المالية خليفة مساعد حمادة قبل أيام بتصريح صادم يقول فيه إن السيولة في خزينة الدولة وصندوق الاحتياطي العام تقترب من النفاد، ليثير مخاوف الجميع حول مدى قدرة الدولة على سداد الرواتب.

يواكب ذلك مواجهة البلاد أزمة مالية غير مسبوقة بسبب تهاوي إيرادات النفط، والخسار الناتجة من تفشي وباء كورونا، وهو ما دفع الحكومة إلى التحرك بسرعة للبحث عن حلول للأزمة ركزت معظمها على التوسع في الاقتراض، أو تسييل الأصول.

وفي الجزائر تواجه البلاد أزمة مالية غير مسبوقة وهبوطا تاريخيا لسيولة المصارف مع تهاوي صادرات النفط، المورد الأساسي للإيرادات، يواكب ذلك مرور البلاد بأزمة نقدية غير مسبوقة، بل وباتت أزمة السيولة الحادة تهدد النظام المصرفي.

هذه الأزمة المالية المتفاقمة تعني حدوث مزيد من المعاناة للمواطن، وهو ما قد يدفعه إلى النزول للتظاهر مجددا في الشوارع كما جرى في العام 2019.

وفي العراق، حدث عن الفساد المالي ونهب المال العام وتهريب الأموال والمشروعات الكبرى ولا حرج، وهو ما يجعل البلاد في مواجهة ضغوطاً مالية غير مسبوقة دعمها تراجع عائدات النفط وتهاوي الأسعار واستشراء الفساد الذي تسبب في خسارة البلد نحو 450 مليار دولار.

أما ليبيا فقد استنزفت حرب أهلية دامت سنوات مليارات الدولارات من ثرواتها، وقبلها هرب نظام القذافي ثروات الدولة إلى الخارج وبدد المليارات على معارك وزعامات وهمية، ودمج بين ثروته الشخصية وثروات ليبيا في بنوك العالم، والنتيجة مواطن فقير محروم من أبسط الخدمات الأساسية في بلد يعوم على بحار من النفط والغاز والموارد الطبيعية.

هذا هو حال عدد من الدول النفطية التي من المفروض أن تتدفق مئات المليارات سنويا على خزائنها من ثرواتها الباطنية، فما بالنا بالدول غير النفطية، خاصة في زمن كورونا؟

السودان يبدأ إنتاج الذهب في «جبل عامر»

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

تستأنف الهيئة العامة للأبحاث الجيولوجية والشركة السودانية للموارد المعدنية الأسبوع المقبل إنتاج الذهب من امتياز شركة الجنيد في جبل عامر عقب تنازل رسمي من مالكها الفريق محمد حمدان دقلو عن الامتياز لصالح الحكومة في اتفاق سياسي بين الجانبين. ويقع المنجم المكتشف في 2012 في منطقة السريف بني حسين، شمالي ولاية دارفور، وكان تحت سيطرة قوات الدعم السريع بقيادة الفريق دقلو عبر شركته الجنيد. وقال المهندس في الإدارة العامة للثروات المعدنية والتصميم المنجمي ومعالجة الخامات في هيئة الأبحاث الجيولوجية، مازن الفاضل لـ «العربي الجديد» إن إنتاج الذهب في الجبل يبدأ الأسبوع الحالي بعد انتهاء عملية التسليم والتسلم بين شركة الجنيد والحكومة، مشيراً إلى إعداده ورقة علمية حول إمكانية استغلال مخلفات الحفر لتشغيل مصنع يتخصص في معالجة المخلفات (الكرتة) واستخلاص الذهب الرسوبي.

ولفت الى أن الإنتاج بالجبل يقسم إلى ثلاثة مشاريع داخلية تشمل إنشاء مصنع لمعالجة الكرتة ومشروع الذهب الموجود في الخيران ومشروع إجراء استكشافات جديدة. وحسب الفاضل فإن التركيز في المرحلة الأولى سيكون على تطوير مصنع معالجة الكرتة والذي بدأ الإنتاج فيه بعد استلام الموقع من الجنيد بإنتاج تسعة كيلوغرامات من الذهب تم تسليمها إلى وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

وقال إن الكرتة المتوقع إنتاجها خلال الفترة المقبلة تتجاوز الـ15 ألف طن ستتم معالجتها عبر كوادر محلية ومهندسين من الأبحاث الجيولوجية وشركة الموارد المعدنية.

وحول ما يتواتر من معلومات عن نضوب المعادن في جبل عامر، شرح الفاضل: «الإنتاجية المتوقعة للجبل تحدد عقب انتهاء الدراسات الاستكشافية الراهنة حول حجم المعادن الموجودة فيه».

وتوقع المدير العام للشركة السودانية للموارد المعدنية مبارك أردول أن يؤدي استلام الحكومة موقع الجنيد في جبل عامر وإيداع عوائده في الخزينة العامة، إلى حل مشكلات اقتصادية متعددة.

ولفت في تصريحات سابقة لـ «العربي الجديد» إلى أن المرحلة المقبلة تشهد تكثيف الجهود للاستكشاف في مربع التعدين في منطقة الجبل وصولا إلى تحديد الاحتياطي ودعم البنى التحتية للمربع من أجل تفعيل إنتاجه.

عمالة

مصانع الموت في المغرب: الحياة ثمن لقمة العيش

باتت حياة آلاف العمال المغاربة في القطاعات غير الرسمية مهدّدة، وتحولت الكثير من المصانع السرية إلى مصائد موت بسبب غياب معايير السلامة

الرباط ـ **عادل نجدي**

أعادت فاجعة طنجة التي راح ضحيتها عشرات العمال ملف مخاطر القطاع الموازي والمشروعات السرية في المغرب إلى الواجهة مرة أخرى، إذ تكشف بيانات رسمية ونقابية عن أن آلاف العمال في القطاعات غير الرسمية حياتهم باتت مهدّدة بسبب عدم الالتزام بمعايير الأمان والسلامة في ظل غياب الرقابة الحكومية عليها.

وتتضارب الإحصائيات حول حجم القطاع السري (الموازي)، إذ تؤكد معطيات نشرها الاتحاد العام لمقاولات المغرب (نقابة رجال أعمال)، أخيراً، أن الأزمة الاقتصادية الحالية المرتبطة بفيروس كورونا الجديد كشفت أن «القطاع غير المهيكل يُمثل أكثر من 50 في المائة من حجم الاقتصاد المغربي».

وأوضح الاتحاد أن القطاع غير المهيكل يضم نوعين، الأول اجتماعي والثاني غير اجتماعي، هذا الأخير يتمثل في «مقاولات لا تصرح ولا تؤدي ما عليها، وقطاعات بأكملها تشتغل في هذا القطاع لأسباب غير اجتماعية».

وفي المقابل، كشفت دراسة أعدها البنك المركزي أن القطاع غير المهيكل يمثل 30 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي بالبلاد، حيث لا يزال حاضرا بقوة على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات لتبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء الضريبي وتسهيل الوصول إلى التمويل المصرفي.

وأوضحت دراسة البنك المركزي أن العمالة التي يشغلها القطاع غير المهيكل تمثل 80 في المائة من إجمالي اليد العاملة في البلاد، وذلك استنادا للأرقام التي سبق وأن أعلنت عنها منظمة العمل الدولية.

وأعاد مصرع 29 عاملا بمصنع نسيج «سري» بمدينة طنجة، شمال المغرب، الاثنين الماضي، إلى الواجهة مطلب توفير تدابير حماية سلامة وصحة الآف العمال، في ظل تكرار حوادث مميتة في الوحدات الصناعية غير المهيكلة خلال السنوات الأخيرة.

ونجم الحادث عن تسرب لمياه الأمطار، مما تسبب في محاصرة ووفاة عدد من الأشخاص الذين كانوا داخل المصنع.

وفتحت السلطات المغربية المختصة التحقيق للكشف عن ظروف وحيثيات الحادث. وحسب مصادر، يضم مصنع طنجة الذي شهد الحادث المأساوي أكثر من 120 عاملا وتم إنشاؤه داخل حي سكني.

وفي هذا السياق، اعتبر الكاتب العام للمنظمة الديمقراطية للشغل، (اتحاد عمالي) علي لطفي، أن ما حدث يدق ناقوس الخطر بشأن الاستهتار بحقوق وأرواح الآلاف من العمال المغاربة، مشيرا إلى أن المسؤولية تقع على وزارة الشغل والاندماج المهني وعلى مفتشيها في ما يخص مراقبة المعامل السرية التي أصبحت منتشرة في العديد من المدن الكبرى (الدار البيضاء وطنجة وغيرهما) لمدى حفاظها على الصحة والسلامة المهنية للعمال.

وقال المسؤول النقابي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن منظومة الصحة والسلامة المهنية ورعاية حقوق العاملين والعاملات في بيئة عمل آمنة وعادلة، ما زالت ضعيفة ومتعثرة رغم توقيع المغرب على العديد من اتفاقيات الشغل والصحة والسلامة المهنية، وذلك بسبب غياب الإرادة السياسية. ولفت لطفي إلى أن «هناك استغلالا بشعا لليد العاملة المغربية واستهتارا بأرواحهم في المعامل وكذلك في الورشات الزراعية التي تعرف استغلالا لعاملات يشتغلن في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر نتيجة استعمال مواد كيماوية خطيرة، وذلك في انتهاك صارخ لمقتضيات مدونة الشغل التي تلزم المشغل أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة الأجراء وصحتهم، وكرامتهم، لدى قيامهم بالأشغال التي ينجزونها تحت إمرته وفي احترام تام للمقتضيات القانونية والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة، بما فيها التدابير والإجراءات الاحترازية المتخذة لحماية سلامة الأجراء وصحتهم من عدوى الإصابة بفيروس كورونا ، كوفيد 19، في مقرات عملهم، وذلك تحت طائلة المتابعة القضائية.

من جهته، ألقى عضو جمعية النسيج والألبسة بالشمال، عادل الدفوف، بالمسؤولية على وزارة الشغل والاندماج المهني، فيما وقع من ماساة، مؤكدا، في حديثه مع «العربي الجديد»، على ضرورة إعمال المراقبة الدائمة للوحدات الصناعية فيما يخص احترامها لمقتضيات حماية سلامة وصحة الأجراء ومواكبة تلك الوحدات بهذا الشأن.

> كارثة طنجة تفتح ملف مخاطر المشروعات السرية

لكن مسؤولا في وزارة الشغل والاندماج المهني، رفض ذكر اسمه، قال لـ«العربي الجديد» إن مسؤولية ما وقع في مصنع طنجة غير المرخص تقع على السلطات المحلية لجهة مراقبة الوحدات الصناعية والترخيص لها، لافتا إلى أن جهاز تفتيش الشغل يقوم بادوار كبيرة في مجال احترام تطبيق تشريع الشغل، وإن كانت موارده البشرية من حيث الكم غير كافية بالنظر إلى توسع النسيج الاقتصادي بالبلاد.

أما نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، الذراع النقابي لحزب العدالة والتنمية (قائد الائتلاف الحكومي الحالي)، اعتبرت أن الفاجعة التي هزت مدينة طنجة فضحت جزءا من معاناة الأجراء الذين يشتغلون مجبرين في ظروف لا إنسانية، تحط من كرامتهم، وفي غياب تام لأبسط الحقوق وشروط الصحة والسلامة المهنية.

ونبه الاتحاد العمالي، في بيان له وصل إلى «العربي الجديد»، إلى خطورة مثل هذه الوحدات التي تنتمي إلى القطاع غير المهيكل، والموجودة في أغلب المدن الصناعية والتجارية والفلاحية، وجميع القطاعات الإنتاجية والأعمال الحرة، وتخلف بين الحين والآخر مآسي اجتماعية مؤرقة ومقلقة بسبب حوادث قاتلة لعشرات الأجراء، وسجلت النقابة أن هذه الوحدات لا تتبع المساطر القانونية لفتح الشركة ولا تحترم شروط الصحة والسلامة، محملة مسؤولية الفاجعة لجميع الجهات المعنية التي تغض الطرف عن «أشباه المستثمرين»، غير الملتزمين بالمقتضيات القانونية، وخاصة منها المتعلقة بشروط الترخيص ومزاولة العمل وفق معايير الجودة والسلامة والصحة المهنية.

وطالبت النقابة بتعزيز آليات المراقبة للدولة من أجل فرض تمكين العمال والعاملات من كافة حقوقهم، وعدم التساهل مع المستهترين بأرواح الأجراء، مع دعم جهاز تفتيش الشغل والاعتناء به ماديا ومعنويا وتقويته بالموارد البشرية وتوفير وسائل العمل الضرورية الكفيلة بأداء الأدوار الموكولة له بمدونة الشغل.

وكان المغرب قد عرف في السنوات الأخيرة تكرار حوادث مميتة في منشآت صناعية كان من أبرزها أحداث مصنع «روزامور» بالدار البيضاء، في 26 أبريل/ نيسان 2008، وأدت إلى مقتل 56 عاملا وجرح 17 آخرين، إثر حريق شب في المصنع، نتيجة المواد السريعة الاشتعال التي يستعملها المصنع من الإسفنج وخشب وجلد ومواد كيماوية، وعدم احترام معايير السلامة.

والخميس قبل الماضي، قال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أحمد رضى شامي، خلال لقاء تواصلي افتراضي خصص لتقديم رأي المجلس تحت عنوان «الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، إن «إصلاح منظومة الصحة والسلامة في العمل يجب أن يعتمد على رؤية شاملة، وليس على مبادرات أو إجراءات متفرقة».

وأوضح أن الجميع معرض للعديد من المخاطر في أماكن العمل، سواء أكانت حوادث شغل أو أمراضا مهنية، لافتا إلى أن المغرب يسجل، حسب مكتب العمل الدولي، 2000 وفاة سنويا ترتبط بحوادث الشغل، وهو ما يعد من بين أعلى الأرقام المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعزا رئيس المجلس أهم أسباب تلك الحوادث إلى «ضعف تطبيق القوانين ذات الصلة، والنقص الحاصل في الكفاءات المتخصصة، وكذلك محدودية جهاز المراقبة».

وقال الاتحاد العام لمقاولات المغرب في بيان عممه على منصاته على مواقع التواصل، تعليقا على فاجعة طنجة، التي توفي فيها 29 عاملا: «يقدم الاتحاد العام لمقاولات المغرب خالص تعازيه لأسر وأقارب ضحايا فيضان مصنع غير رسمي بطنجة».

وأوضح الاتحاد أن «هذه المأساة بمثابة تذكير بالخطر اليومي الذي يمثله القطاع غير الرسمي على أمن إخواننا المواطنين، في الواقع، تستخدم غالبية الوحدات غير الرسمية عمالة غير مدفوعة الأجر، من خلال ترتيبات عمل محفوفة بالمخاطر وغير منظمة وغير مُبلغ عنها.

نتيجة لذلك، يجد العمال غير الرسميين أنفسهم في موقف ضعيف للغاية». ويقترح الاتحاد لوقف هذه الآفة: «اتخاذ تدابير شجاعة وعملية، مثل تعميم تغطية الضمان الاجتماعي».

مطالب بتوفير بيئة آمنة في المصانع تضمن سلامة العمال (فاضل سنا/فرانس برس)

بنية تحتية مهترئة

أكد عضو في الفرع المحلي للجمعية المغربية لمصنعي النسيج عقب الحادث، أن «هذا النوع من المعامل موجود بالمئات في طنجة وتعيش منها آلاف الأسر، لا أظن أنها خارج القانون بما أنها تحمل لحساب علامات تجارية عالمية». وأضاف المتحدث لوكالة فرانس برس، مفضلا عدم ذكر اسمه: «لا يجب أن نغطي الشمس بالغربال، مسؤولية ما حدث تعود الى البنية التحتية المهترئة، يجب مساءلة المسؤولين عن قنوات صرف مياه الامطار».

بروفايل

يعد أكثر من خمسة أشهر خلا فيها مقعد الرئاسة في منظمة التجارة العالمية، أعلنت إدارة الرئيس الأميركي المنتخب حديثاً جو بايدن، تأييدها لترشيح النيجيرية نجوزي اوكونجو-ايويلا، التي اعترض على ترشيحها الرئيس السابق دونالد ترامب

(Getty)

نجوزي أوكونجو-أيويلا

واشنطن ـ **شريف عثمان**

بدعم أميركي، اقتربت النيجيرية أوكونجو-أيويلا، البالغة من العمر 66 عاماً، من الحصول على المنصب بصورة كبيرة، لتكون بذلك أول امرأة، وأول مواطن أفريقي، تترأس المنظمة الدولية، بعد ما يقرب من نصف قرن سيطر فيه الأوروبيون على المقعد الأهم فيها منذ تأسيسها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، قبل أن يتم تداوله بين نيوزيلانده، ثم قارة آسيا، فأميركا اللاتينية، قبل أن يقترب من الوصول إلى النيجيرية التي تحمل أيضاً الجنسية الأميركية.

وكان رئيس المنظمة السابق روبرتو أزيفيدو قد ترك منصبه قبل انتهاء مدته بعام تقريباً، ليتم تسيير أمور التجارة الدولية في العالم بواسطة أربعة نواب للمدير العام من غير المنتخبين.

وقال مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة إن أوكونجو-أيويلا تجلب للمنظمة «ثروة من المعرفة في الاقتصاد والدبلوماسية الدولية»، مضيفاً أن لديها قدرات قيادية وخبرة واسعة في إدارة المنظمات الدولية الكبيرة ذات العضوية متنوعة الأصول، ومعرباً عن أمله في العمل مع المدير العام الجديد لإيجاد أرضية مشتركة يمكن من خلالها تحقيق الإصلاح المطلوب لمنظمة التجارة الدولية.

وجلست أوكونجو-ايويلا من قبل في مجالس إدارة بنك ستاندارد تشارترد البريطاني العريق، والشركة المالكة لموقع التواصل الاجتماعي تويتر، وأيضاً التحالف العالمي للقاحات والمناعة، المعروف اختصاراً باسم «GAVI».

أمضت أوكونجو-أيويلا 25 عاماً من حياتها العملية في البنك الدولي، وصلت في نهايتها إلى منصب العضو المنتدب للعمليات كاقتصادية متخصصة في التنمية، كما شغلت منصب وزير المالية في بلدها نيجيريا لفترتين، الأولى بين عامي 2003 – 2006 في فترة رئاسة أولوسيجون أباسانجو، والثانية بين عامي 2011 – 2015، في فترة رئاسة جودلاك جوناثان، كانت فيهما أول امرأة تصل للمنصب في بلدها، وأيضاً أول امرأة تشغله مرتين. وخلال فترة وزارتها الأولى، اختيرت أوكونجو-أيويلا في عام 2005 بواسطة مجلة يوروموني كأفضل وزيرة مالية في العالم. وبعد إتمام دراستها الثانوية في نيجيريا، انتقلت أوكونجو-أيويلا إلى الولايات المتحدة عام 1973، لتدرس وتحصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة هارفارد الشهيرة في عام 1976، ثم لتحصل على شهادة الدكتوراه بعدها بخمس سنوات في اقتصاديات المناطق والتنمية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، أحد أهم وأشهر وأغلى الجامعات الأميركية، وهو ما أهلها بعد ذلك للحصول على زمالة «الرابطة الأميركية لسيدات الجامعة».

وإضافة إلى وزارة المالية، تولت أوكونجو-أيويلا أيضاً منصب وزير الخارجية في بلدها، وهو ما كان له دور كبير في نجاحها في المفاوضات مع نادي باريس في التوصل لاتفاق لإعفاء نيجيريا من مبلغ 30 مليار دولار من الديون، شملت الإلغاء الفوري لمبلغ 12 مليار دولار منها.

وفي عام 2003، قادت أوكونجو-أيويلا الجهود الرامية لتحسين إدارة الاقتصاد الكلي في بلدها، بما في ذلك تنفيذ قاعدة مالية قائمة على تحديد أسعار مرجعية للنفط الذي تنتجه البلاد، بحيث يتم الاحتفاظ بالإيرادات المتراكمة فوق السعر المرجعي في حساب خاص، أطلق عليه اسم «حساب النفط الخام الزائد»، وهو ما ساهم في الحد من التأثير السلبي لتقلب الأسعار على مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلاد. وساعدت أوكونجو-أيويلا بلادها في الحصول على أول تصنيف ائتماني للديون الحكومية النيجيرية من مؤسسات فيتش وستاندارد آند بورز في عام 2006.

استحدثت مبدأ نشر المخصصات المالية الشهرية لكل ولاية من الولايات النيجيرية في الصحف، وهو ما مثل وقتها خطوة كبيرة باتجاه زيادة الشفافية في الحكم في دولة عُرفت بالفساد وغياب المحاسبة عن أنظمة الحكم الشمولي المتوالية.

واستغلت علاقاتها الجيدة مع مسؤولي صندوق النقد والبنك الدوليين لتحصل على دعمهما لبناء منصة إلكترونية متكاملة للإدارة المالية الحكومية، تشمل حساباً فردياً للخزانة وكشوف الرواتب ونظام معلومات الموظفين، الأمر الذي ساهم بصورة واضحة في الحد من الفساد في هذه العمليات.

سورية

غلاء مواد البناء يقفز بأسعار العقارات

شهدت أسعار مواد البناء ارتفاعات متتالية منذ العام الماضي. وللمرة الأولى في تاريخ سورية، وصل سعر طن الحديد إلى 2,3 مليون ليرة، ما أدى إلى قفزة في أسعار العقارات والإيجارات

عدنان عبد الرزاق

شهدت أسعار العقارات والإيجارات في سورية ارتفاعاً كبيراً، رغم حالة الركود التي تعاني منها أسواق البناء والتشييد. وقال خبراء عقارات إن هناك عدة أسباب وراء غلاء العقارات، أبرزها ارتفاع أسعار مواد البناء. وأكد خبير العقارات، لؤي غنمة، من منطقة دمر بدمشق، أنه رغم ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب على الإيجار «لم تزل أكثر من 30% من الشقق الجاهزة فارغة». والأسباب، برأيه، تتراوح بين عدم قدرة السوريين على دفع بدل الإيجار المرتفع، أو أن تلك العقارات في «المناطق الراقية» ليست مبنية بهدف التأجير أصلاً، فضلاً عن هجرة كثير من السكان وترك منازلهم، خاصة إلى لبنان.

ولخّص غنمة أسباب ارتفاع أسعار العقارات والإيجار بأكثر من 20% منذ مطلع العام الجديد، بـ«استغلال المرحلة وتحكّم مكاتب العقارات وارتفاع أسعار مواد البناء».

ويضيف الخبير العقاري لـ«العربي الجديد» أن رفع الأسعار المستمر لمواد البناء، سواء الأولية المحلية، خاصة الإسمنت، أو مستلزمات الفرش المستوردة، أوقف العديد من المشاريع والمجمعات السكنية، بما فيها المناطق التي منحت لرجال أعمال «ماروتا وباسيليا سيتي»، إذ لم يتم إنجازها، ما جعل الطلب كبيراً على الإيجار، بواقع عدم القدرة على الشراء، فارتفعت أسعار العقارات نظرياً وقيمة الإيجار واقعياً.

وشهدت مواد البناء ارتفاعات متتالية منذ العام الماضي، كان آخرها قبل أسبوع ولأول مرة بتاريخ سورية، وصل سعر طن الحديد إلى 2,3 مليون ليرة (الدولار = نحو 3450 ليرة) وسعر كيس الإسمنت (50 كلغ) إلى أكثر من 15 ألف ليرة. وتكشف مصادر من دمشق لـ«العربي الجديد» أن أسعار مواد البناء يحددها التجار بناء على العرض والطلب، ولا ترتبط بالأسعار الرسمية التي تفرضها حكومة بشار الأسد، فسعر طن الإسمنت، وفق آخر سعر رسمي، هو 125 ألف ليرة، لكن سعره في السوق السوداء يصل إلى نحو 300 ألف ليرة.

وانعكس ارتفاع أسعار مواد البناء وتوقف المشاريع العقارية، على أسعار العقارات في العاصمة دمشق وريفها، بحسب تاجر العقارات «إياد م» الذي يؤكد لـ«العربي الجديد» أن الحد الأدنى لسعر العقار (150 متراً مربعاً 3 غرف) لا يقل عن 40 مليون ليرة سورية بريف دمشق، ويصل سعر المسكن «بنفس المواصفات» إلى 200 مليون ليرة سورية، على حسب المنطقة والمساحة والإكساء.

وحول قيمة الإيجار الشهري، يضيف تاجر العقارات أن المساكن المعروضة للإيجار في العاصمة دمشق، قليلة بشكل عام، ولكن نتيجة زيادة الطلب وفوضى المكاتب العقارية واستغلال حاجة القاطنين الجدد أو الطلاب، ارتفعت أسعار الإيجار إلى أكثر من 250 ألف ليرة سورية شهرياً في أحياء دمشق الراقية، مع ضمانات ونقدي لعدة أشهر سلفاً، وتصل قيمة إيجار مسكن في حي جرمانا إلى نحو 180 ألف ليرة، وهذه الأرقام تضاعفت بنسبة 100% عن أسعار العام الماضي، حسب التاجر.

ويرى الاقتصادي السوري حسين جميل، أن هناك أسباباً كثيرة لارتفاع أسعار العقارات في سورية بشكل عام، لها علاقة بالتغير الديموغرافي، ففي حين تهدمت مساكن ومبان في مدن محددة، زاد الطلب على السكن في مدن أخرى. ولكن برأي جميل، هناك أسباب لها علاقة بارتفاع أسعار التكلفة، خاصة خلال العام الأخير الذي شهد تراجع سعر الليرة أمام الدولار بأكثر من 200%، وارتفاع أسعار معظم مواد البناء التي يتم استيرادها بالدولار من خارج البلاد، سواء في المناطق المحررة التي تستورد مستلزماتها من تركيا، أو مناطق النظام التي تستورد من إيران والصين وغيرهما.

استمرار الركود في أسواق العقارات (Getty)

أسواق

الجائحة تخنق معيشة فلسطينيي الداخل

حيفا ـ **ناهد درباس**

47 بالمائة من فلسطينيي الداخل لا يملكون المال الكافي وسيولة نقدية لتدبّر أمور معيشتهم، وهم المجموعة الأكثر تضرراً اقتصادياً من الإغلاقات المتكررة في إسرائيل وفق استطلاع أجراه أخيراً المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ونشرت نتائجه في صحيفة «كالكاليست» الإسرائيلية.

وأكدت نتائج الاستطلاع، عمق الضربة التي تلقاها المجتمع الفلسطيني في الداخل جراء تفشي فيروس كورونا، من العائلات التي تُعرّف على أنها فقيرة هو الفئة التي سوف تعاني اقتصادياً من الإغلاقات المستمرة، بالإضافة إلى المهن التي خرجت من سوق العمل. وهؤلاء الأشخاص يمكن ألا يعودوا لمهنتهم مرة أخرى».

وحسب الأكاديمية الفلسطينية، فإن «عاملاً آخر مقلقاً اقتصادياً هو نسبة تشغيل النساء العربيات التي لم تتعد قبل كورونا 46 بالمائة مع كل المحاولات والبرامج الحكومية. وهي تعتبر نسبة متدنية جداً في إسرائيل وأيضا على مستوى الدول المتحضرة. هذا يعني أن غالبية العائلات العربية تعتمد على معيل واحد، وبحال خرج هذا المعيل من سوق العمل بشكل مؤقت فإن هذه العائلات ستعتمد فقط على مخصصات الحكومة».

ولفتت إلى الخصائص المتعلقة بطبيعة السوق المحلية في المجتمع العربي بالداخل وضعف مركباته ومحدودية تطوره خلافا لما يحدث في المجتمع الإسرائيلي.

ووفقا لصياح، فإن «مركبات سوق العمل المحلي بالمجتمع العربي لا تتطور مثل تطور سوق العمل الإسرائيلي العام، الأخير هو سوق تكنولوجي علمي متطور يعتمد على التكنولوجيا والهاي تيك. ولكن في المقابل فإن السوق العربي المحلي استهدف توفير الخدمات للمجتمع، ولم تكن هناك برامج حكومية لتحويله إلى سوق عمل متطور يتلاءم مع سوق المواصفات العالمي والمنهج للاقتصاد العربي على مدى سنين طويلة. وقد ظهر أثر الأهمال للمجتمع العربي في فلسطين من قبل الدولة في هذه الفترة، فقد داهمت جائحة كورونا الشارع بوجود ثلاثة معطيات اقتصادية مقلقة كانت موجودة قبل الجائحة ولكنها تفاقمت بعدها، حسب صياح.

وأضافت: «مع بداية أزمة كورونا كانت 47 بالمائة من العائلات العربية تحت خط الفقر، في الأشهر الأولى لكورونا ارتفعت هذه النسبة إلى ما يقارب 49 بالمائة. أتوقع أنها وصلت إلى 50 بالمائة. هذا الكم الكبير من العائلات التي تُعرّف على أنها فقيرة والقيود التي فرضتها الحكومة لمواجهة الجائحة، لا سيما الإغلاق الأخير الذي استمر أكثر من 40 يوما، وتم رفعه جزئيا مطلع هذا الأسبوع. الباحثة والمحاضرة في جامعة بن غوريون في قسم علوم الاجتماع ومديرة وحدة الأبحاث في المنتدى الاقتصادي العربي، مها كركبي صباح، قالت لـ«العربي الجديد»: «هناك عدة أسباب تفسر عدم وجود السيولة بالمجتمع العربي منها الفقر والبطالة.

وأضافت صباح أن جائحة كورونا كشفت عمق التهميش للمجموعات الضعيفة، مثلما كشفت التهميش طويل الأمد للمجتمع العربي في مختلف المجالات، وأن الفئات الأكثر تضرراً من الجائحة هي الفئات التي كانت أصلاً تعاني من الفقر والبطالة، مثل العاملين في المطاعم والمقاهي والفنادق، وأيضاً العاملين في المهن الحرة، مثل المحامين والمهندسين والأطباء، وأيضاً العاملين في المجال الفني والثقافي، وهي فئات كانت تعاني من الفقر والبطالة قبل الجائحة، وبعد الجائحة أصبحت أكثر تضرراً».

وتابعت: «أما الفئات التي كانت تعتبر من الطبقة الوسطى، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين، فقد تضررت بشكل كبير، لأن عملهم كان يعتمد على الاستقبال الجماهيري، وهذا توقف تماماً، وبالتالي فقدوا مصدر دخلهم الأساسي، وهذا ينطبق على الفنانين والمطربين والموسيقيين، الذين كانوا يعتمدون على الحفلات الجماهيرية، وهذا توقف تماماً، وبالتالي فقدوا مصدر دخلهم الأساسي، وهذا ينطبق على الفنانين والمطربين والموسيقيين، الذين كانوا يعتمدون على الحفلات الجماهيرية، وهذا توقف تماماً، وبالتالي فقدوا مصدر دخلهم الأساسي».

أخبار

مليارا دولار قيمة موازنة ليبيا الموحدة

قال عضو مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي مراجع غيث إن تفاصيل الموازنة الموحدة لمدة شهرين بقيمة 9 مليارات دينار (2,02 مليار دولار)، تشتمل على الرواتب بقيمة 1,81 مليار دينار لشهر يناير/ كانون الثاني، بالإضافة إلى دعم المؤسسة الوطنية للنفط لرفع معدلات الإنتاج إلى 1,6 مليون برميل خلال الربع الثاني من العام الحالي، مع توفير دعم الطاقة من الكهرباء والمحروقات وتغطية مصاريف لقاح كورونا وتوفير المعدات الطبية لمستشفيات العزل والأدوية للأمراض المزمنة.

وأضاف في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن الاتفاق يمنح مصرف ليبيا المركزي فرصا لشهرين كخطة أولى لتوحيد الموازنة على أن يتم اقتطاعها من الإيرادات النفطية المجمدة والتي تقدر بخمسة مليارات دولار ومن ثم تحميلها على موازنة 2021.

ويأتي ذلك، بعد إعلان بعثة الأمم المتحدة اتفاق مسؤولي وزارتي المالية الليبيتين على «موازنة موحّدة لمدة شهرين» كأول انعكاس لتوحد السلطة في البلاد، بعدما نجح ملتقى الحوار السياسي في انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة، الأسبوع الماضي.

تونس تقترض 465 مليون دولار

أعلنت الحكومة التونسية أنها حصلت على قرض بنكي مجمَّع بقيمة 465 مليون دولار لدعم الميزانية، شاركت فيه 14 مؤسسة مصرفية. وقالت وزارة المالية التونسية في بيان، أول من أمس، إن القرض موزَّع على عملتين: 150 مليون دولار و260 مليون يورو (نحو 315 مليون دولار). ولم يوضح البيان ما إذا كان من بين المؤسسات المشاركة في القرض بنوك أجنبية. وأوضحت الوزارة في

البيان أن القرض يأتي «في إطار توفير موارد ميزانية الدولة المصدَّق عليها بمقتضى قانون المالية لسنة 2021». وقالت الوزارة إن مدة سداد القرض 5 سنوات، بقسط سنوي أو فصلي متساويين في السنة، على أن يبدأ السداد بعد فترة سماح مدتها 3 سنوات. وفي وقت سابق، قال وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار التونسي علي الكعلي، في تصريحات صحافية، إن بلاده ستصدر سندات دولية قد تصل إلى 3 مليارات دولار، وتسعى للحصول على ضمان قرض بمليار دولار من الولايات المتحدة.

دعم أوروبي لمواجهة كورونا بالجزائر

أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بدأ بتزويد وزارة الصحة الجزائرية بتجهيزات طبية لمواجهة فيروس كورونا، بتمويل من الاتحاد الأوروبي بقيمة 43 مليون يورو (نحو 52 مليون دولار). وقال البرنامج، في بيان، إنه «شرع في تنفيذ اتفاقية تمويل بـ43 مليون يورو بين كل من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الصحة الجزائرية».

وأضاف أن التمويل، الذي جاء تحت مسمى «الاستجابة التضامنية الأوروبية ضد كورونا»، «سيوجه لدعم مجهودات الحكومة الجزائرية في احتواء انتشار الوباء، والتخفيف من آثاره». وأوضح البرنامج الأممي أن التمويل يشمل تجهيز منشآت الصحة الحكومية في الجزائر، واقتناء معدات الكشف المبكر عن الفيروس وأخرى وقائية للكوادر الطبية.

ولفت إلى وصول أولى شحنات معدات الكشف المبكر عن الفيروس وتوزيعها على مستوى مصحات في أرجاء مختلفة من البلاد.

مال وناس

ربع مليون بريطاني مكبّلون برهون عقارية قديمة عالية الفوائد، لا يستطيعون القيام بأي إجراء يخفض قيمة الفوائد التي يدفعونها، هم سجناء الرهون، الذين يواجهون السلطات أمام القضاء ويرفعون الصوت منذ سنوات لإنصافهم

سجناء الرهن العقاري

بريطانيون مكبّلون بفوائد عالية يطالبون بتحريرهم

أمام مكتب عقاري في لندن (لألان ستريلت/ Getty)

لندن ـ **كاتيا يوسف**

يخضع الآلاف من البريطانيين إلى قروض عقارية بفوائد عالية من شركات غير نشطة منذ ما قبل الأزمة المالية العالمية، التي انطلقت في عام 2008. هؤلاء، محاصرون بسداد أقساط شهرية مرتفعة، غير قادرين على الاقتراض من جديد بفوائد أقل، بسبب تشديد قواعد الاستدانة، ولا يستطيعون الفكاك من قروضهم السارية. يُطلق على هذه الفئة من البريطانيين صفة «سجناء الرهن العقاري». ومع انتشار فيروس كورونا، وازدياد الأزمات المعيشية المرتبطة بتداعيات الفيروس، تصاعدت حملات تدعو الحكومة البريطانية إلى فرض سقف متغير الفائدة للمقترضين من شركات غير نشطة. يعتقد مطلقو الحملات أنّ فرض هذا السقف، سيحرّر 100 في المائة من سجناء الرهن العقاري البالغ عددهم حوالى 250 ألف شخص في البلاد.

وفي التفاصيل، اقترض سجناء الرهن العقاري من شركات لم تعد نشطة في السوق، وبيعت قروضهم، التي تعرف باسم قروض «الكتب المغلقة»، إلى مستثمرين آخرين، بعد الأزمة المالية العالمية. وبما أنّ العديد من هؤلاء المستثمرين، ليسوا مقرضين للرهن العقاري ولا يقدمون قروضاً عقارية جديدة، فإنّ المقترضين عالقون في رهن عقاري أكثر تكلفة من بقية القروض الموجودة في السوق. ويواجه العديد منهم صعوبة أو استحالة في الحصول على قروض جديدة مع مقرضين نشطين، لأنهم لا يستوفون معايير الإقراض الحالية الأكثر صرامة، فبعد الأزمة المالية، أمر المنظم المالي في المملكة المتحدة، بإجراء مراجعة لتشديد قواعد الإقراض العقاري.

وكانت الأزمة المالية العالمية السبب الرئيسي في ظهور أول موجة كبيرة من سجناء الرهن العقاري، قبل ذلك، كانت البنوك مستعدة لتقديم قروض عقارية أكبر بكثير، بعضها يصل إلى 125 في المائة من قيمة العقار، وكانت حريصة على جذب أكبر قدر من العملاء.

تواصلت «العربي الجديد» مع أوليفيا سيللي، محامية، في شركة هاركوس باركر للمحاماة والمتخصصة في رفع الدعاوى المعقدة والدفاع عنها، التي غالباً ما تشمل مجموعات كبيرة من المطالبين، وقد استلمت دعاوى سجناء الرهن العقاري ورفعتها إلى القضاء.

تقول أوليفيا إنّ سجناء الرهن العقاري مقترضون غير قادرين على إعادة تجديد الرهن العقاري، وليس لديهم خيار سوى دفع معدلات الفائدة المرتفعة التي حددها المقرض. وكان العديد منهم قد أخذوا قروضهم من بنك نورثرن روك، قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي تسببت في إفلاسه، فحُوّلت قروضهم العقارية إلى مقرضين غير نشطة، أي المقرضين الذين لا يقدمون صفقات رهن عقاري جديدة.

وغالباً ما يكون سجناء الرهن العقاري غير قادرين على الحصول على رهن أفضل مع مقدمي خدمات آخرين، على الرغم من أنهم كانوا مؤهلين في السابق للحصول عليها، إلا أنهم اليوم يفشلون في اجتياز متطلبات أو اختبارات القدرة الراهنة على تحمل التكاليف الأكثر صرامة، التي فرضتها هيئة الخدمات المالية (FCA)، في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

تتابع أوليفيا موضحة، لقد رفعوا دعوى جماعية، هدفها استعادة قيمة الفرق بين الفائدة المرتفعة التي يدفعها المقترضون على رهونهم العقارية، والفائدة التي كانوا سيدفعونها لو كان المقرض قد حدد نسبة الفائدة عند مستوى «عادل» أقل.

وتلفت إلى أنها لم تتقاض أي مبالغ مالية مقابل رفع هذه الدعوى، لأنها وشركتها يعملون على أساس أنه لا توجد رسوم سيتم تحصيلها في حال خسارة القضية، وذلك تحت مبدأ: «لا ربح، لا عمولة». وتقول إنّ المطلب الأساس يتعلّق بانتهاك القاعدة التي تنص على أنه لا ينبغي للمقرض أن يمارس سلطته التقديرية لتعيين أو تغيير سعر الفائدة بطريقة غير نزيهة، أو لغرض غير لائق، أو بشكل متقلب، أو تعسفي. لافتة إلى أنّهم أرسلوا حتى الآن خطابات تطالب بذلك إلى «الأندماك مورتاج» (شركة بريطانية قابضة لإدارة أصول تم فصلها عن بنك نورثرن روك في عام 2010) وإلى مصرف TSB.

وتدعو أوليفيا «الأشخاص الذين أخذوا قروضاً عقارية من هؤلاء المقرضين والأشخاص الذين لديهم رهن عقاري مع مقرضين آخرين، ممن يمكن وضعهم في خانة سجناء الرهن العقاري، للتسجيل في هذه الدعوى». ويبقى التركيز الأساس للدعوى على المقرضين غير النشطين. وتشرح راشيل نيل، رئيسة حملة «سجناء الرهن العقاري في المملكة المتحدة» في حديثها إلى «العربي الجديد» قائلة: «أنا سجينة رهن عقاري منذ أكثر من عشر سنوات».

وتوضح أنّه بعد رفع سعر الفائدة بشكل كبير على القروض العقارية، عانى الكثيرون من سجناء الرهن العقاري حتى وصل حال بعضهم إلى الفقر والتشرّد. ذلك لأسباب مختلفة منها عجزهم عن الانتقال إلى قرض عقاري آخر أو بسبب تبدل قدرتهم على تسديد المبلغ أو نتيجة القوانين الجديدة للاقتراض التي فرضت العام الماضي. وتكمل، هناك آلاف الأشخاص الذين لا يزالون يعانون، بينما لم تُوفّر المساعدة سوى لعدد ضئيل جدا منهم. تضيف راشيل، «أطلقت الحملة في عام 2018، وبدأت مجموعة «سجناء الرهن العقاري في المملكة المتحدة»، باتخاذ إجراءات قانونية في عام 2019، وهي تُحمّل الحكومة مسؤولية معاناتهم.

ولا تزال راشيل على تواصل مع الحكومة في محاولة للتوصل إلى حل، مشيرة إلى ما جاء في آخر رسالة في 25 يناير/كانون الثاني هذا العام، إلى جون غلين، السكرتير الاقتصادي في وزارة الخزانة، التي تقول: «من المؤسف أن ترفض بعد كل هذه السنوات من محاولات التواصل بشكل مثمر معك، تقديم المساعدة، لأولئك الذين تضرروا بشدة من قرار وزارة الخزانة الكارثي. لقد قيدت حركتنا المالية ولم تتركنا خارج السوق السائدة فحسب، بل خلقت وضعًا يستحيل معه العودة إلى هذه السوق من دون تدخل الحكومة. ولا تزال جميع المراسلات والبيانات العامة حتى الآن، ترفض التعامل مع جوهر الموضوع، وهنا تكمن المشكلة التي أنشأتها الخزانة والتي تحتاج إلى تصحيح من قبل الخزانة، وليس السوق». وتلفت الرسالة إلى أنّه تم توضيح القضايا المعقدة بوضوح في تقرير كلية لندن للاقتصاد حول هذا الملف، وأنّ المشكلة بدأت إلى حد كبير من خلال تصرفات المقترضين المتعاقبة، لذلك لا يجوز إلقاء اللوم على المقترضين.

> عددهم نحو 250 ألف شخص والعديد منهم يعانون من الفقر والتشرد

ومن أجل إيجاد حل لسجناء الرهن العقاري، تطالب المجموعة باعتراف وزارة الخزانة بالدور الذي لعبته في خلق هذا الوضع، واتخاذ خطوات لتصحيح هذا الموقف.

وفي هذا الإطار، تقول أوليفيا، «ناقشنا بإيجاز الرسالة الموجهة إلى وزارة الخزانة من قبل مجموعة سجناء الرهن العقاري في المملكة المتحدة». وتوضح أنّ المجموعة لا تشكّل جزءًا من شركة «هاركوس باركر» المستقلة التي تسعى إلى تغيير تنظيمي في سوق الرهن العقاري. وإنّ توجيه هذه الرسالة حصل بعد تصويت مجلس العموم، ضد عدد من التعديلات المقترحة على قانون الخدمات المالية في أوائل يناير/كانون الثاني. وأحد التعديلات المطلوبة كان وضع حد أقصى على سعر الفائدة المتغير «SVR»، الذي قد يفرضه المقرضون غير النشطين. وبالتالي، فإن هذه الرسالة هي طلب لإعادة النظر في الأمر.

في المقابل، اقترحت هيئة السلوك المالي «FCA»، في عام 2018، السماح لبعض هؤلاء المقترضين بالتحول إلى رهن عقاري أرخص مع المقرض الحالي ومن دون الخضوع لاختبارات القدرة على تحمل التكاليف الكاملة. وفي أغسطس/آب 2018، وافقت مجموعة من 59 من المقرضين المعتمدين (الذين يمثلون 93 في المائة من سوق الرهن العقاري السكني في المملكة المتحدة) على مساعدة 10 آلاف من سجناء الرهن العقاري فقط، من بين أولئك الذين لديهم قروض عقارية مع مقرضين معتمدين.

وتُظهر بيانات هيئة السلوك المالي، أن المقترضين من شركات غير نشطة، الذين يواجهون المدفوعات ولا يمكنهم التبديل، يدفعون في المتوسط 0,4 في المائة فقط أكثر من المقترضين المماثلين في السوق النشطة. بيد أنّ سجناء الرهن العقاري في المملكة المتحدة، يرفضون هذه البيانات ويرون أنّها غير دقيقة.

قاعدة كبيرة من المتضررين

تضم مجموعة الدفاع عن سجناء الرهن العقاري أكثر من أربعة آلاف عضو. تمكّن 14 عضوا فقط البديل إلى صفقات ارخص. وتشير المجموعة إلى أنّ القول بأنه قد قُدّمت المساعدة لغاية الآن، لنحو 170 ألفا من المتضررين، مجرد خيال، إذ يوجد أربعة مقرضين فقط في السوق يطبقون قواعد منصفة، بينما رفض آخرون لأسباب عديدة، منها العمر، وفترة الرهن العقاري الباقية المنخفضة للغاية، والتقاعد، والإعاقة، والطلاق، وكوفيد 19.

رؤية

طموح إثيوبي على حساب المصريين

احمد ذكر الله

طموحات إثيوبية كبيرة تجلت في الإصرار على المضي قدما في تشييد سد النهضة ثم الإعلان مؤخراً عن بدء بناء سد جديد في ولاية أمهرا أطلق عليه اسم «أجما-شاشا»، وروجت السلطة لبناء السدود على أنه الأمل الإثيوبي في التنمية، وأن بناء السدود الذي هو مصدر توليد الكهرباء، وتصديرها، علاوة على توفيره للمياه في بعض المناطق أثناء الجفاف، هو المخرج الوحيد من المعضلة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

ورغم نجاح إثيوبيا واستمرارها في تحقيق معدل نمو مرتفع في حدود 10% في المتوسط خلال 15 عاما الأخيرة، الا أن الملاحظ هو تراجع هذا المعدل خلال العامين الأخيرين، ومن المتوقع استمرار تراجعه كذلك خلال العام الحالي في ظل تداعيات أزمة كورونا.

كما أنه من الملاحظ كذلك أن الاقتصاد الإثيوبي لا يزال يواجه الكثير من التحديات مثل العمالة غير الماهرة، وارتفاع تكاليف النقل، والخدمات المالية والاتصالات المحدودة، وانعدام أمن حيازة الأراضي. يضاف إلى ذلك تخلف استثمارات القطاع الخاص عن استثمارات الحكومة، حيث لا تزال الدولة تحتل مرتبة منخفضة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، وهو ما أدى إلى فشل الدولة في الانتقال نحو الإنتاج والتصدير الصناعي، واستمرار قطاع الخدمات كمكون رئيس للناتج القومي، إلى جوار القطاع الزراعي الذي تشكل صادراته ما يزيد عن ثلثي صادرات الدولة.

انطلاقاً من هذه المعطيات من الواضح أن السلطة الإثيوبية اعترفت بعدم قدرتها على الإصلاح الاقتصادي فكان توجهها نحو التوسع في إنتاج وتصدير الكهرباء، استنادا إلى عوز دول الجوار في الإنتاج والاستهلاك، لا سيما السودان وجيبوتي وكينيا، ولعل ذلك ما يفسر الإصرار الإثيوبي على بناء السدود التي ستمكنها من زيادة قدراتها من الإنتاج الكهربائي.

وبحسب البيانات تبلغ قدرة البلاد على إنتاج الطاقة المائية 45000 ميغاواط، والحرارية الأرضية 10000 ميغاواط، والرياح 1,3 مليون ميغاواط. وبذلك فإن قدرة البلاد على توليد الطاقة تعتمد إلى حد كبير على الطاقة الكهرومائية المولدة من أنهارها التسعة الرئيسية. ونظراً للطلب الداخلي المتزايد على الطاقة وتنويع مصادر إنتاجها غامرت الدولة بالدخول الى مجالات الطاقة المتجددة للرياح ومصادر الطاقة الحرارية، حيث أنشأت مزرعتي أداما للرياح بقدرة 153 ميغاواط. وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة للطاقة في إثيوبيا، لا تزال البلاد تعاني من نقص حاد في الإنتاج وتناقص الأحمال، لا سيما في ظل الطلب المتزايد على الكهرباء، والذي من المتوقع أن ينمو بنحو 30% سنويًا. وتطمح إثيوبيا بعد زيادة قدراتها الإنتاجية من الكهرباء والاكتفاء الذاتي إلى الاعتماد على صادراتها كمصدر رئيسي للدخل، وحالياً تصدر إثيوبيا الكهرباء إلى جيبوتي والسودان (نحو 100 ميغاواط لكل منهما).

وهناك خطة لزيادة صادرات الطاقة إلى جيبوتي حتى 400 ميغاواط بسبب طلبها المتزايد، وكانت إثيوبيا قد حققت إيرادات بقيمة 66,4 مليون دولار من صادرات الكهرباء للسودان وجيبوتي في عام 2019. كما تتفاوض إثيوبيا أيضًا على اتفاقية لبدء تصدير الطاقة إلى كينيا بنحو 400 ميغاواط، ومن المتوقع أن يتم الانتهاء، من بناء المرحلة الأولى من خط نقل «إثيوكينيا» في أواخر عام 2020، ويبلغ إجمالي طول خط النقل 17448 كم، من بينها 4000 كيلومتر من الخط لا تزال قيد الإنشاء.

وتواجه هذه الطموحات الإثيوبية العديد من المعوقات والتي من أبرزها النزاع العسكري الداخلي الذي نشب بين الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم تيغراي، علاوة على النزاع الذي يتطور سريعاً مع السودان والذي تطمع إثيوبيا في استيلاء على جزء من أراضيه، حيث ترجح الكثير من المصادر استزراع الإثيوبيين أكثر من 300 ألف فدان بعمق 22 كم داخل الحدود السودانية من اتجاه بركة نورين. كما تعترض المصالح المصرية هذه الطموحات كذلك، فرغم توقيع السيسي على اتفاقية تمحو الاتفاقيات التاريخية التي تحفظ حقوق مصر في مياه نهر النيل، إلا أن الواقع يؤكد أن حياة المصريين مرتبطة بالنهر، وأن الاتفاقيات والانتهاء من بناء السد، يعترضان حق الحياة للمصريين، وإن هادنت السلطة المصرية الحالية، فالأمور مرشحة لتصاعد كبير، لا سيما مع بداية التأثير الفعلي لنقص تدفقات المياه إلى مصر.

وتشير بيانات معهد أبحاث الطاقة الأميركي أن سد النهضة سيكلف إثيوبيا ما بين 4 إلى 5 مليارات دولار، وأنه سيولد 2,2 ألف ميغاوات كهرباء فقط، بينما تروج إثيوبيا توليده لنحو 6 ميغاوات، وفي كل الأحوال فإن هذه الكميات لن تكفي الحاجات المحلية، فضلاً عن تحقيق عائدات تصدير ذات أهمية تساهم في سد عجز الميزان التجاري وتحسين قيمة العملة الإثيوبية، وهو ما يوضح وهم الطموح الإثيوبي في تصدير الكهرباء.

وفي المقابل تمتلك مصر فائض كهرباء، يقدر حجمه حالياً بنحو 15 ميغاوات تقريبا، وتشير التقديرات إلى تضاعف هذا الفائض بحلول عام 2022، مما يطرح علامة الاستفهام عن عدم تفاوض مصر على تقديم مصر الكهرباء لإثيوبيا ولو مجاناً، مقابل التوقف عن بناء السدود، ولا يمكن الجزم تحديداً بمدى عرض مصر ذلك ورفض إثيوبيا، لكن المؤكد هو أن المخطط الإثيوبي لبناء السدود له دوافع أخرى بخلاف الكهرباء.

يشير البعض إلى أن إثيوبيا تنطلق من مفاهيم «الاستثنائية الإثيوبية» والتي تطلق على طريقة التفكير المسيطرة على العقل الاستراتيجي الإثيوبي منذ انتصارها في «معركة عدوة» التاريخية عام 1896، والتي تفيد بأنها الدولة الأفريقية الوحيدة التي ألحقت هزيمة بالمستعمر الأوروبي. وتكتمل هذه الصورة الاستثنائية في مخيلة الإثيوبيين بتفرد وتميز بلادهم بتراثها الثقافي والفلكلوري، كما يعتقد كثير من الإثيوبيين أن بلادهم متميزة ومختارة من منطلق لاهوتي ديني، حتى قضية المياه وتشييد السدود بالنسبة لهم هو تجسيد لمفهوم «الهيمنة المائية المضادة».

من الواضح أن رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ومساندييه يعيشون وهم الإمبراطورية الإثيوبية التي تسعى للنهوض بأي ثمن، ودونما وضع اعتبار للحسابات السياسية، ولا لقدرات البلاد العسكرية وإمكاناتها الأمنية، وذلك ما دفعه للعمل العسكري ضد إقليم تيغراي والذي لم يحسم نهائياً بعد، ثم الاعتداء المتكرر على السودان، فضلا عن المماطلة في مفاوضات سد النهضة، وربما دفعه ذلك إلى الاستغراق في وهم أن التوسع في صادرات الكهرباء الإثيوبية سيكون على حساب المصريين.

أسوأ أزمة اقتصادية بماليزيا منذ 1998

لندن ـ **العربي الجديد**

تسارع الانكماش الاقتصادي في ماليزيا مرة أخرى في الربع الرابع من عام 2020، حيث ساعدت موجة فيروس جديدة أواخر العام الماضي في دفع الاقتصاد إلى أسوأ بيانات سنوية منذ الأزمة المالية الآسيوية.

وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3,4 في المائة في الربع الأخير من العام السابق، وهو الانكماش الثالث على التوالي وانخفاض أعمق مما توقعه المحللون. فيما تقلص الاقتصاد بنسبة 5,6 في المائة لعام 2020 بأكمله، وهو أسوأ أداء له منذ عام 1998 وأقل من توقعات الحكومة التي كانت عند 3,5- في المائة. وقال ويليان ويرانتو، الخبير الاقتصادي في شركة «أوفرسي شاينيز بانكينغ» في سنغافورة، لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية إن البيانات «نسخة متشائمة بلا شك لإنهاء عام 2020، وسط استمرار الصعوبات في الجزء الأول من عام 2021». وقال محافظ البنك المركزي الماليزي نور شمس محمد يونس، الخميس الماضي، إن «السياسة النقدية لا تزال مناسبة لمحاربة الركود. ومع ذلك، فإن البنك المركزي لديه مجال لتقديم المزيد لدعم الاقتصاد». وسمحت ماليزيا لقطاع التجزئة باستئناف العمليات يوم الأربعاء الماضي، بعد إغلاق لمدة شهر يُقدر أنه كلف الاقتصاد 173 مليون دولار يومياً.

تباطؤ اقتصادي شديد في ماليزيا (محمد رصفان/ فرانس برس)

«بيتكوين» تجذب شركات كبرى

تدفق استثماري يدعم العملة المشفرة (فرانس برس)

يصر المنتقدون على أن المضاربين هم وراء صعود بيتكوين، ويؤكدون أنها ليست سوى فقاعة ستنفجر قريباً. إلا أن الكثير من المؤشرات تعاكس هذه التحليلات، وفقاً لـ«وول ستريت جورنال». إذ أعلن رئيس الشؤون المالية في «تويتر» نيد سيغال، أن شركة وسائل التواصل الاجتماعي تفكر في كيفية دفع رواتب الموظفين أو البائعين الذين يستخدمون عملة بيتكوين المشفرة الشهيرة. وقال سيغال إن الشركة تواصل مراجعة الاستخدامات المحتملة للعملة الرقمية.

جاك دورسي، الرئيس التنفيذي لتويتر، هو أحد المدافعين عن بيتكوين، واشترت شركة الدفع «سكوير»، التي يقودها دورسي أيضاً، عملة بيتكوين بقيمة 50 مليون دولار.

وها هي «ماستركارد» أعلنت أنها تستعد لدعم العملات المشفرة مباشرة على شبكتها هذا العام، حيث تتابع الشركة صعود الأصول الرقمية. وقالت الشركة إن هذا سيوفر المزيد من الفرص للمتسوقين والتجار لإجراء المعاملات بطريقة جديدة، فضلاً عن فتح الباب لعملاء جدد.

يأتي ذلك بعد أيام من قيام شركة السيارات الكهربائية تيسلا بعملية شراء 1,5 مليار دولار من عملة بيتكوين. وقالت تيسلا أيضاً إنها تتوقع البدء في قبول العملة المشفرة كواحدة من آليات الدفع من قبل العملاء قريباً.

(العربي الجديد)

ألمانيا تستميل أميركا لتمرير «نوردستريم 2»

برلين ـ **شادي عاكوم**

تعرض وزير المالية الألماني أولاف شولز لانتقادات شديدة، بعدما نشرت وكالة المعونة البيئية الألمانية وثيقة تفيد بأن شولز عرض على الولايات المتحدة مشاريع تصل قيمتها إلى مليار يورو لإنشاء محطات للغاز المسال، في مقابل وقف فرض عقوبات على الشركات المشاركة في مشروع أنابيب «نورد ستريم 2» لاستيراد الغاز من روسيا إلى أوروبا عبر بحر البلطيق.

ووفقاً للوثيقة فإن شولز كتب في 7 أغسطس/ آب 2020 رسالة شخصية إلى نظيره الأميركي آنذاك ستيفن منوشين، وقدم له العرض، ويتضح من الرسالة أن الحكومة الألمانية أرادت الترويج لبناء محطات الغاز المسال في كل من فيلهلمسهافن برونسبوتل، بالتعاون مع الولايات المتحدة.

ووصف مدير عام الوكالة زاشا مولر كرينر الأمر بالفضيحة، وبأنها «صفقة قذرة على حساب أطراف ثالثة»، فيما قال المتحدث باسم لجنة الموازنة البرلمانية عن حزب الخضر، سفين كريستيان كيندلر، في بيان: «من غير المقبول أن يحاول شولز الحصول على تسويق مشاريعه مع أميركا من أموال الضرائب، لشراء وقف العقوبات على نورد ستريم 2». ولم يتبق من خط نورد ستريم 2 سوى حوالي 150 كيلومتراً من أصل 1224 كيلومتراً، بعد إنجاز غالبية مرافقه، فيما تحارب الولايات المتحدة المشروع في مساع لمنع أوروبا من الاعتماد على إمدادات الغاز الروسية.

وعاد المشروع ليثير الجدل في ألمانيا وأوروبا بعدما تعرض خلال شهر أغسطس الماضي المحامي الكسي نافالني، أشد معارضي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، للتسميم في سيبيريا، وتم نقله في حالة غيبوبة، إلى مستشفى شارتيه البرليني، وتماثل للشفاء بعد عدة أشهر من العلاج والنقاهة.

واتهمت أوروبا بوتين بمحاولة قتله، وعاد نافالني خلال شهر يناير/ كانون الثاني الماضي إلى موسكو، حيث تم توقيفه على الفور وحكم عليه بالسجن لمدة عامين وثمانية أشهر بسبب حكم سابق صادر بحقه مع وقف التنفيذ، وهذا ما اعتبر تضييقاً على معارضي بوتين ومخالفة صارخة لسيادة القانون وحرية الرأي والتعبير. وتعرضت ألمانيا لسنوات لانتقادات من بعض الشركاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (ناتو)، وخصوصاً بعد خلافاتها منذ 2018 مع كوبنهاغن، بسبب استمرار تعاونها مع موسكو في مشروع «نوردستريم 2» رغم ضمّ القرم، فيما كانت برلين تردد أن المشروع «تجاري فحسب»، ويحقق مصالحها.

خلال بناء مشروع نوردستريم (Getty)